دور استخدام مؤشرات تقييم التنافسية في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية دراسة تطبيقية على المصارف العمومية الجزائرية خلال الفترة (2010-2016)

تاريخ الإرسال 2018/12/4 — تاريخ القبول 2019/2/26

د. عبد القادر مطاي(*)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى شرح مؤشرات تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية دراسة احصائية تحليلية للفترة (2010-2016)، فالدراسة تتطرق إلى تشخيص واقع تنافسية البنوك العمومية في الجزائرية، وكذلك نتطرق إلى قياس مردودية الأموال الذاتية ومردودية الأصول، وأخيرا نتطرق إلى مؤشرات أداء البنوك العمومية الجزائرية، ومن الجدير بالذكر أنّه كلّما كان الواقع المصرفي سليماً، دلّ ذلك على تعافي الاقتصاد، ومشكّلاً عاملاً مشجعاً على جذب الإستثمارات والأعمال، لذا فمن الضروري إخضاع المصارف للإشراف والرقابة للحفاظ على سلامة مراكزها المالية، للتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، وتمويل الإستثمارات طويلة وقصيرة الأجل للمساهمة بشكل فعّال في تطور الإقتصاد الوطني وإزدهاره.

الكلمات المفتاحية: النظام البنكي، مؤشرات الأداء، مؤشرات التنافسية، مؤشرات الملاءة المالية. **تصنيف JEL: G21, G24, G28**

(*) أستاذ محاضر – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف – الجزائر- Profmettai@gmail.com.

Abstract:

This paper aims to explain the performance indicators of public banks in Algeria, an analytical statistical study for the period (2010-2016) .The paper deals with the reality diagnosis of the banks operating in Algeria in general and in particular. We also consider the measurement of the profitability of self-funds and the profitability of assets .To the indicators of the performance of Algerian public banks; it is worth mentioning that the more correct the banking situation is, the more the recovery of the economy will be a factor encouraging investment and business attractiveness .A sound banker who maintains the rights of depositors and investors ,ensures the proper implementation of the monetary policy of the state as appropriate, and finances long and short term investments to contribute effectively to the development and prosperity of the national economy.

Key words: banking system, performance indicators, competitiveness indicators, solvency indicators.

Jel Classification Codes: G21, G24, G28.

مقدمة:

عمدت الجزائر إلى إجراء العديد من الإصلاحات لتحسين مستوى أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية، خاصة وأنه في سنة 1990 كانت 65% من أصول هذه البنوك غير مدرة لعائد، على إثر ذلك تم إصدار قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990، والذي كان هدفه تهيئة البنوك التجارية للعمل وفق آليات اقتصاد السوق، ثم تلته إصلاحات أخرى أهمها كانت سنة 1994، ووحتى تكون هذه الإصـــلاحات فعالة، كان من الضـــروري تحســـين نوعية محافظ هذه البنوك، والتي شرعت السلطات المختصة في تطهيرها من خلال برنامج التطهير المالي الذي كانت أولى خطواته سنة 1991، وآخرها في نهاية سنة 2001.

أولاً: منهجية الدراسة: نتناول فيها العناصر الآتية:

1. مشكلة الدراسة:

من خلال الإصلاحات المالية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 1990 بإصدارها لقانون 10/90 الخاص بالنقد والقرض أصـــبحت عملية إعادة تمويل البنوك التجارية العمومية الجزائرية من طرف بنك الجزائر غير مضـــمونة؛ لذلك اتجهت إلى العمل على تحســـين أدائها، بناء على ما تقدم يمكننا طرح الإشـــكالية الآتية:ما مدى قدرة المصارف العمومية الجزائرية في تحقيق قدرة وميزة تنافسيتين من خلال قياس وتحليل مؤشرات التنافسية وتقييم الأداء؟

2. **فرضيات البحث: بهدف إعطاء إجابة مبدئية للتساؤل الرئيس نقترح الفرضية الآتية:**

- يساهم استخدام مؤشرات تقييم التنافسية في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية من خلال تحليل نسب هذه المؤشرات للمصارف محل الدراسة من حيث العائد والمخاطر التي قد تتعرض لها ومن ثم إعطاء تصور واضح عن الوضعية المالية ومدى قدرتها على اكتساب قدرة وميزة تنافسيتين.

3. **أهمية البحث:**

تكمن أهمية هذا البحث كون القطاع المصـــرفي لـه دور كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لكونه العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصـــالح الاقتصـــادية، ومن الجدير بالذكر أنّه كلّما كان الواقع المصـــرفي ســـليماً كلّما دلّ ذلك على تعافي الاقتصـــاد، مشـــكّلاً عاملاً مشـــجعاً على جذب الإستثمارات والأعمال لذا فمن الضروري إخضاع المصارف للإشراف والرقابة للحفاظ على سلامة مراكزها المالية، للتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، وتمويل الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل للمساهمة بشكل فعّال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

4. **هدف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى دراســـة مختلف المؤشـــرات المالية الحديثة؛ لتقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية؛ بهدف كشـــف التدهور الحاصـــل في أدائها، وكذا لإظهار الجوانب الإيجابية في أدائها، للتغلب على نقاط الضـــعف التي يعاني منها كل بنك،

ومن ثم التوصـــل إلى قطاع مصـــرفي يحافظ على حقوق المتعاملين معه ســـواء كانوا مودعين أم مستثمرين.

5. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراســـــة من جميع البنوك العمومية في الجزائر وهي: القرض الشـــــعبي الجزائري: (CPA) البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك التنمية المحلية (BDL)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، البنك الخارجي الجزائري (BEA)، الصـــندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك (CNEP– BANK)، البالغ عدد وكالاتها (1134) وكالة.

6. عينة البحث:

نظرًا لتعذر إجراء المسح الشامل لمجتمع الدراسة لعدم توفر المعلومات والبيانات الكافية فقد تم اســـــتبعاد وكالات الصـــــندوق الوطني للتوفير والاحتياط البالغ عددها (191) وكالة، تتكون عينة الدراســـــة (943) وكالة تمثل مجموع وكالات البنوك العمومية الخمس المتبقية وهي: القرض الشـــــعبي الجزائري: (CPA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك التنمية المحلية (BDL)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، البنك الخارجي الجزائري (BEA)، تمثل العينة (83%) من عناصـــــر مجتمعها وبالتالي وفق هذه النسبة العينة مؤهلة للتعبير عن مجتمع الدراسة.

7. طريقة جمع البيانات:

تم الاعتماد على أسلوب الحصر أو المسح الشامل من خلال المسح المكتبي، وذلك بالاطلاع على مختلف المراجع والمصـــــادر باللغة العربية إلى جانب اللغة

الأجنبية بالاضـــافة إلى ميزانيات وجداول حســـابات النتائج للبنوك محل الدراســـة وكذا تقارير بنك الجزائر للفترة محل الدراسة.

8. منهج البحث:

اعتمدنا في إنجاز هذا البحث على المنهج الاســـتنباطي، مســـتخدمين في ذلك أداتي الوصف والتحليل، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة.

9. الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع نذكر منها:

- دراسة شوقي بورقبة (2010): ناقشت هذه الدراسة الكفاءة التشغيلية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في منطقة الشرق الأوسط لعينة من البنوك مكونة من (32) بنك (17) بنك إسلامي و(15) بنك تقليدي خلال الفترة الممتدة من (2000- 2008)، وذلك باستخدام طريقة تحليل الحدود العشوائي(SFA)، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:أن المصارف التقليدية أكثر كفاءة من المصارف الإسلامية سواء في استغلال الموارد المتاحة أو في المزج بين هذه الموارد بشكل أمثل، ومن ثم في التحكم في التكاليف، وأن المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية أكثر كفاءة في استغلال الموارد المتاحة للوصول إلى المخرجات من استعمال المزيج الأمثل لهده الموارد.
- دراسة حدة رايس ونوي فاطمة الزهراء **(2012)**: قامت هذه الدراسة بقياس مجموعة من البنوك خلال الفترة من (2004-2008) باستخدام طريقة النسب المالية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية لا تتمتع بكفاءة

الحجم؛ لذلك فإن الاندماج بين هذه البنوك يمكن أن يعمل على تقوية مراكزها المالية لتحقيق وفورات الحجم، والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، وذلك بزيادة القدرة الائتمانية لهذه البنوك لمواجهة احتياجات الشركات والمشاريع الإنتاجية.

- دراسة قريشي محمد الجموعي (2006): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين الربحية والمخاطرة في نشاط مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة من(1994 إلى 2000) باستخدام نمودج العائد والمخاطرة، حيث توصل الباحث إلى أن بنك البركة الجزائري أكثر كفاءة وربحية وأقل مخاطرة مقارنة بالبنوك الأخرى محل الدراسة.
- دراسة Makram Mouailil et Anis Ochi (2015): توصل الباحثان إلى أن حجم البنك ومؤشر الأداء له علاقة سلبية مع السيولة وأن متغيرات الاقتصاد الكلي لها علاقة جيدة مع الأداء.
- دراسة جعدي شريفة وسليمان ناصر (2013): توصلت الدراسة إلى محدودية كفاءة البنوك محل الدراسة في تحقيق الربحية وتدني التكاليف، ويعود هذا لنقص الكفاءة في الإدارة والتحكم في التكاليف والتقليل منها، وكذا عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يضمن تحقيق أعلى العوائد، وعليه فهذه البنوك المتمثلة في آل من بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك المجموعة العربية المصرفية الجزائر وبنك الخليج الجزائ، ر لا تتمتع بكفاءة تشغيلية، كما توصلت إلى ن مؤشرات النسب المالية تساعد على تشخيص الإنحرافات المالية للبنك، وذلك لمعرفة وضعيته من حيث الربحية ودرجة المخاطرة وأين

يتمركز بين البنوك، ولكن ما يعاب على هذه المؤشرات أنها غير كافية للحكم على كفاءة هذه البنوك.

ثانيا: الإطار النظري: ويتضـمن مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنافسـية والميزة التنافسـية للمصارف.

1. **تعريف القدرة التنافسية:**

تمثل التنافسية السمة الرئيسة لنظام الأعمال الجديد، حيث تتنافس المنظمات فيما بينها على الأسواق والفرص والعملاء، حيث تشتد المنافسة فيما بينها وتسود المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية وقد نشأت التنافسية نتيجة عدة عوامل منها(عزيزة علي السيد، 1999، ص 01):

- وفرة المعلومات عن عناصر السوق ومتطلباته وسهولة الاتصالات وتطور إمكانيات نقل المعلومات.
- تدفق نتائج البحوث العلمية والتطورات التكنولوجية وانخفاض تأثير المحددات والقيود التقليدية وأهمها القيود الحكومية الجمركية والتمويلية وضخامة وتعدد الفرص في السوق الداخلي.

رغم شيوع استخدام مصطلح القدرة التنافسية في السنوات الأخيرة، إلا أنه لم يحصل اتفاق تام حول تعريفها وتحديد مفهوم لها وقد تباينت التعاريف وتعددت، فنجد من يعرفها على النحو الآتي:

- يعرّفها مجلس السياسة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية بأنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تجابه اختيارات السوق الدولية وتضمن نموا متواصلا

ومتصاعدا في مستوى معيشة المواطنين على المدى الطويل" (معهد التخطيط القومي، 2002، ص 65، 97.).

- يعرّفها تقرير المنافسة العالمي بأنها "القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة في دخل الفرد الحقيقي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي يؤكد هذا التقرير على أن القدرة التنافسية تعكس الصفات الهيكلية لكل اقتصاد وطني" (إسماعيل زغلول، 1999، ص 25).
- تعرّفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): على أنها "الدرجة التي يستطيع بلد ما في ظل أسواق حرة عادلة إنتاج سلع وخدمات تنجح في اختيار الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه المحافظة على توسيع المداخيل الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل" (OCDE, 1992; P237)
- يعرّفها جنري ساكس بأنها "القدرة على إنتاج سلع وخدمات يمكن تسويقها دوليًا على أن يؤدي ذلك إلى تزايد الدخل الحقيقي" (حاتم القرنشاوي، 1999، ص 296.)

استنادا إلى التعاريف السابقة نلاحظ وجود نقاط مشتركة تجمع بينها، وتتمثل في الكيفية التي تستطيع فيها المؤسسات (بمختلف أنواعها) أن تستخدم تدابير وإجراءات معينة تؤدي إلى تميزها عن منافسيها وتفوقها عليهم.

فالقدرة التنافســية إذن، هي عملية ديناميكية تتغير باســتمرار بتغير مكوناتها الذاتية، والتي تشمل الموارد البشرية، الموارد التقنية، النظم والنتائج، ويعتبر البنك قادرا على المنافسة إذا استطاع المحافظة على حصته في السوق أو زيادتها عبر الزمن، إن تكوين وتنمية القدرة التنافسية يتوقف على تكامل العناصر والمقومات التي تتعامل معها الإدارة من خلال مدخل النظم.

2. **تعريف الميزة التنافسية:**

من خلال مراجعة أدبيات التسيير يظهر أن المفهوم الأساسي للميزة التنافسية يرجع إلى "Chemberlin 1939" ثم إلى "Selznik 1959" الذي ربط الميزة بالقدرة، ثم حصل تطور في هذا المفهوم حيث وصف "شاندلرو" و"هوفر" الميزة التنافسية بأنها الوضع الفريد الذي تطوره المؤسسة مقابل منافسيها، (سملالي يحضيه، 2005، ص6) من خلال تخصيص الموارد، ثم وضع كل من "بورتر" و"داي" الجيل التالي من الصياغة المفاهيمية للميزة التنافسية، حيث اعتبرا أنها تعد هدف الإستراتيجية أي كمتغير تابع لا يستخدم ضمن الإستراتيجية بالنظر إلى أن الأداء المتفوق يرتبط بالميزة التنافسية، (حسن الزغبي، 2003، ص 02). ذلك أن امتلاك وتطوير الميزة التنافسية يمثل هدفا استراتيجيا تسعى المؤسسات المصرفية لتحقيقه، في ظل تحديات المنافسة الشديدة في عصر الكيانات والتكتلات الكبرى.

يرى Porter أن "الميزة التنافسية تنشأ أساسًا من القيمة التي استطاعت المؤسسة أن تخلقها لزبائنها، بحيث تقوم بتقديم سلع أو خدمات بتكلفة أقل، أو تقديم منتجات متميزة عن منافسيها، مع القدرة على الاحتفاظ بهذه الميزة (Michael Porter,, 1986, P 08.).

بينما يرى Mofetridge "أن الميزة التنافسية للبنك يمكن أن تتحقق في حالة ما إذا كان باستطاعته أن يحتفظ بمستوى مرتفع من الإنتاجية والأرباح مقابل انخفاض في التكاليف وارتفاع في الحصة السوقية دون أن يكون ذلك على حساب الأرباح (أميرة محمد عبد السميع عمارة، 2002 ، ص 9).

كما أن فكرة الميزة التنافسية تشير إلى أن العامل الرئيسي في التنافس الناجح استراتيجيا هو اختيار ميادين التنافس التي تستوفي معيارين هما(فرحات غول، 2006، ص 97):

- إمكانية وقايتها أو الدفاع عنها إزاء التغير الحادث في الظروف البيئية.
- تحقيق موقعا متميزا في السوق يعتبر بمثابة درجة حماية ورقابة من المنافسة العالمية الحادة، بينما يرى "خليل" أن الميزة التنافسية تعتبر "ميزة أو عنصر التفوق للبنك الذي يحققه جراء اعتماده إستراتيجية" تنافسية معينة سواءا تعلق الأمر بإستراتيجية قيادة التكلفة (تحقيق ميزة التكلفة الأقل) أو إستراتيجية التميز وبالتالي تحقيق إستراتيجية الجودة الأعلى(نبيل محمد المرسي، 2003، ص21).

إذاً فالميزة التنافسية هي ذلك المفهوم الاستراتيجي الذي يعكس الوضع التنافسي النسبي الجيد والمستمر لبنك ما إزاء منافسيه، بحيث يتجلى في شكل تقديم منتجات ذات خصائص منفردة يكون معها العميل مستعدا لدفع أكثر أو تقديم منتجات لا تقل قيمة عن منتجات المنافسين وبأسعار أقل، وبهذا يعتبر تطوير الميزة التنافسية هدفا استراتجيا يسعى البنك لتحقيقه.

3. **الإستراتجيات التنافسية التي يمكن تبنيها من طرف البنوك:** إن الإستراتيجية التنافسية بإمكانها إيصال المؤسسة المصرفية إلى اكتساب مهارات وأسواق ومزايا تجعلها تتفوق على منافسيها وربح حصص سوقية وزبائن إضافيين، ويتضح ذلك من خلال تعريف إستراتيجية التنافس على أنها:(فرحات غول، 2006، ص 102) مجموعة متكاملة من التصرُفات تؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية متواصلة

ومستمرة عن المنافسين، وتبعا لذلك نجد أن إستراتيجية التنافس تتحدد من خلال ثلاثة مكونات أساسية وهي:

- **طريقة التنافس:** إستراتيجية المنتج، إستراتيجية الموقع، إستراتيجية التسعير، إستراتيجية التوزيع والتصنيع.
- **وحدة التنافس:** وتتضمن اختيار ميدان التنافس، الأسواق والمنافسين.
- **أساس التنافس:** وتشمل الأصول والمهارات المتوفرة لدى البنك والتي تعتبر أساس الميزة التنافسية والأداء في الأجل الطويل.

الشكل رقم (1): مقومات الحصول على الميزة التنافسية

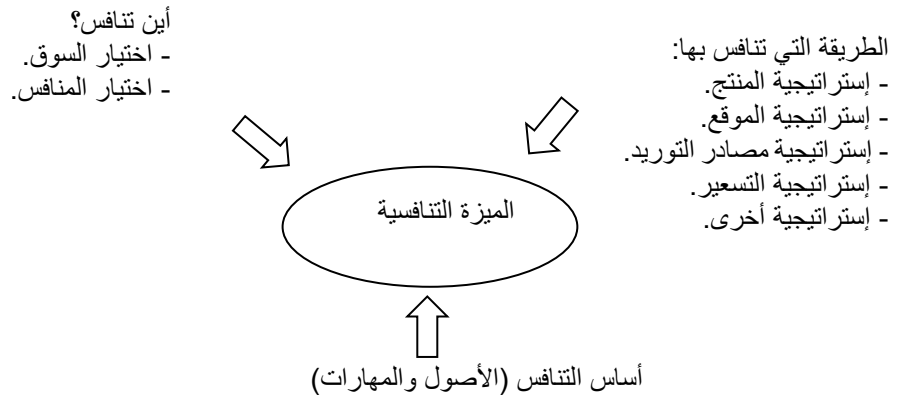

المصدر: نبيل مرسي خليل ، 2003 ، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص 75.

أ: **إستراتيجية القيادة بالتكلفة:** يرّكز البنك من خلال هذه الإستراتيجية على ترشيد التكاليف، إنتاج وتسويق الخدمات حتى يمكنه اكتساب ميزة تنافسية عن طريق تخفيض أسعار خدماته عن أسعار خدمات البنوك المنافسة.

ب: إستراتيجية التمايز: أي أن يتميز البنك بتقديم خدمات تتميز بجودة عالية عن الخدمات التي تقدمها البنوك الأخرى المنافسة له وبسعر متعادل مع أسعار وخدمات البنوك المنافسة له، ويمكن تحقيق ذلك بالطرق الآتية:

- تقديم خدمات مصرفية تكميلية جديدة غير معلومة للمنافسين.
- سهولة حصول العملاء على الخدمات المصرفية وكذا التطوير المستمر والتحسين اللامتناهي لجودة الخدمات المصرفية الحالية.

رغم فعالية هذه الإستراتيجية في المدى القصير إلا أنها لا تضمن التمايز على المدى الطويل بفعل درجة التقليد المرتفعة في صناعة الخدمات المصرفية.(زيدان محمد، 2005، ص106).

ج: إستراتيجية التركيز: بمعنى أن تركّز البنوك في تقديم خدماتها على قطاع معين دون التركيز على السوق ككل، وأن تعمل هذه البنوك على تقديم وتوفير طلبات ورغبات القطاعات المستهدفة، من خلال تقديمها لخدمات ومنتجات.

كما صدرت عدة مواصفات بنكية تساهم في تطوير الأداء المصرفي العالمي، وتعتبر هذه المواصفات نقطة انطلاق حقيقة للبنوك تحقق لها الاستثمار والقدرة على المنافسة على المستوى العالمي ومن أمثلة هذه المواصفات ما يأتي (بريش عبد القادر، 2006، ص292):

- المواصفة 13616: الخاصة بتسيير نقل المعلومات عن الزبائن وذلك لإمكانية استخدام الماكنات الآلية عبر بنوك العالم، مما تسمح للبنوك فرصة الاستفادة من تقديم خدمات مصرفية متميزة.

- المواصفة 7746: الخاصة بصيغة التلكسات المتبادلة بين البنوك والمرتبطة بنظام السويفت Swift.
- المواصفة 8109: الخاصة بنماذج السندات الأوروبية وتداولها إلكترونيا.
- المواصفة 8532: لتداول الأوراق المالية وشهادات الادخار باستخدام الوسائل الالكترونية.ط
- المواصفة 6166: لنظم تعريف سندات الترقيم العالمي (Isin) وهي خاصة بتسيير تداول وتجارة الأوراق المالية، والتي يساعد تطبيقها على رفع مستوى أداء البنوك في مجال تداول الأوراق المالية.
- إن تطبيق هذه المواصفات من طرف البنك يؤدي إلى:
- تحسين مقدرته التنافسية، زيادة إيراداته وحصته في السوق والاستمرارية في تحقيق معايير الجودة العالمية.
- زيادة ثقة ورضا العملاء بالبنك والتحسين المستمر والتطوير المتواصل.

ثالثا: الجانب التطبيقي:دراسة تطبيقية على البنوك العمومية الجزائرية:

1. **مجتمع الدراسة:** يقتصر هذا التقييم على البنوك العمومية الخمس: القرض الشعبي الجزائري:CPA البنك الوطني الجزائري (BNA) بنك التنمية المحلية (BDL) بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) البنك الخارجي الجزائري (BEA) باستثناء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك (CNEP– BANK).
2. **تشخيص واقع البنوك الجزائرية:** يتحسن مستوى صيرفة الاقتصاد الوطني تدريجياً وذلك بالنظر إلى تكثيف شبكة وكالات المصارف العمومية والخاصة (1577 وكالة في نهاية 2016)(بنك الجزائر، 2016، ص 91)، منها (1134) وكالة

للبنوك العمومية بنسبة (71.90%) و(443) وكالة للبنوك الخاصة والمؤسسات المالية (28.10%) تشير وتبين هذه الإحصائيات أهمية البنوك العمومية على النشاط المصرفي وخاصة بعد أزمة البنوك الخاصة وفقدان الثقة في التعامل معها وذلك بإفلاس أحد أكبر البنوك الخاصة سنة (2003) وهو بنك الخلفية، ثم تلاه البنك التجاري والصناعي، ثم بنك الريان وذلك بعد عدم قدرته في رفع رأس ماله الأدنى إلى (10) مليار دج، فتم على أثرها نزع الاعتماد منه من طرف اللجنة المصرفية.

أولا: دراسة هيكل الودائع والقروض

1. **دراسة هيكل الودائع:** نستعرض نشاط البنوك الجزائرية في جمع الموارد للفترة (2011-2016) من خلال الجدول (1)، الذي يبين هيكل الودائع في البنوك الجزائرية وحصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة. ويتضح من الجدول أن الودائع قد سجلت ارتفاعاً متزايداً خلال الفترة (2011-2014) بنسب متفاوتة، بحيث قدرت نسبة الزيادة بين سنتي (2011-2014) بـــ:(35.41%)، كما يلاحظ أنه ما بين سنتي (2015 -2016) انخفضت حجم الودائع وهذا راجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول باعتبار أن الجزائر بلد بترولي تمثل نسبة الصادرات منه (98%) من إجمالي الصادرات.

يلاحظ من الجدول كذلك تراجع حصة البنوك العمومية من سنة إلى أخرى إلا أن هذه النسبة تبقى مرتفعة حيث قدرت سنة 2016 بـ 87.7% وهو ما يعكس هيمنة البنوك العمومية على السوق المصرفي رغم تواجد البنوك الخاصة منذ صدور قانون

النقد والقرض (10/90)، إلا أن إفلاس بعضها أدى إلى زعزعة ثقة المتعاملين الاقتصادين معها.

بهدف التعرف على طبيعة النمو في الودائع المصرفية وتطويرها خلال الزمن ودراسة العلاقة التي تربط الودائع المصرفية بالناتج المحلي الخام (PIB) سندرس الميل المتوسط للودائع المصرفية، فهذا المؤشر يعكس قدرة وفاعلية المصارف في جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي ونستطيع من تحليل هذا المؤشر أن نقيم أداء المصارف واستراتيجياتها في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية بشكل عام والودائع الادخارية بشكل خاص(عبد اللطيف مصيطفى، 2004، ص01).

كما يمكن الاعتماد أو استخدام الميل الحدي للإيداع المصرفي الذي يقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق هذا المؤشر تستطيع المصارف التجارية أن تحدد مدى قوتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك، مما يحتم عليه تثبيت أو تغيير السياسة المعتمدة والإستراتيجية المطبقة والتي بموجبها يتم تحفيز الطلب على الودائع المصرفية(OCDE, 1992 ; P237.)، يتم حساب تلك المؤشرات بالاعتماد على الجدول رقم (2)، ويبين الجدول أن الميل المتوسط لإجمالي الودائع سجل ارتفاعا خلال السنوات 2016/2013 حيث وصل إلى (46.78%) سنة 2013، ليسجل ارتفاعا سنة 2016 حيث بلغت نسبة 52.16%، أما نتائج الميل الحدي للإيداعات المصرفية تظهر متذبذبة وغير منتظمة، فقد سجلت معدل أكبر من الواحد الصحيح خلال سنتي 2014/2013 بعدما كان ما دون الصفر أي بنسبة (0.3%) سنة 2012 أي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتي 2013 و2014 كانت موجبة، كما سجل هذا المعدل نسبة اقل من الواحد في سنة 2016 قدرت ب (0.39) وهذا يدل

على أن هناك تراجع في حجم الودائع وحجم الناتج المحلي الخام بسبب الأزمة المالية التي تمر بها البلاد جراء التراجع الرهيب لأسعار النفط.

ولهذا لابد من الرفع أكثر من فعالية السياسات المتبعة حتى تستطيع البنوك تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي وتحفيز الطلب على الودائع المصرفية، ولتحقيق ذلك لا بد من (عبد اللطيف مصيطفى، 2004، ص02):

- وجود سياسة ادخارية واضحة من قبل البنوك.
- وجود سياسات مرنة تتناسب مع تطور النشاط الاقتصادي.
- تحفيز الودائع المصرفية عن طريق معدلات الفائدة.
- وجود خدمات متعددة لتحفيز الأفراد على الإيداع.

وحتى تتحقق هذه الإجراءات، لا بد من تحقيق كيانات مصرفية كبيرة تستجيب لمتطلبات العصر ولتوقعات زبائنها واستراتيجياتهم الادخارية، لذلك لا بد من وضع الأطر المناسبة لتحقيق الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية سعياً منها لرفع معدل الإيداع المصرفي الذي يستجيب لتغيرات الناتج المحلي الخام بسرعة، وفي الاتجاه الموجب، أما فيما يخص المرونة الدخلية، فما يمكن ملاحظته أن استجابة الودائع للتغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي هي استجابة غير منتظمة، فتارة تكون أكبر من الواحد وذلك سنتين 2013 و2014 مما يعني أنها تستجيب لتغيرات الناتج المحلي الخام وتارة تكون أقل من الواحد الموجب خاصة سنة 2012، مما يعني أن هناك استجابة سالبة وضعيفة، وما يمكن استنتاجه هو عدم وجود اتجاه عام لحركة الودائع، وهذا الضعف وعدم الاستقرار دليل على ضعف ارتباط الودائع المصرفية بتغيرات الناتج المحلي الخام من جهة وضعف دور المصارف في جذب المزيد من الودائع المحلية،

فمن المفروض أن تصاحب كل زيادة في الدخل زيادة أكبر في معاملات الأفراد مع المصارف، كما تعبر عن ضعف الأوعية الادخارية المطروحة من قبل النظام المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص.

ويعود ذلك إلى عدم إتباع البنوك للإستراتيجيات الحديثة في جذب الودائع ونقص الفروع والوكالات وعدم وجود مصادر التنويع للخدمات المصرفية وتطويرها وطرح منتجات جديدة تستجيب ومتطلبات الاقتصاد العالمي الحديث، ونعتقد أن الحل لهذه المشاكل والعراقيل تكمن في تهيئة البيئة التشريعية لإقامة الاندماج المصرفي وهو السبيل الأنجع الذي استخدمته معظم الدول لتحقيق المزيد من الإدخارات.

2. **دراسة هيكل القروض:** يعرف توزيع القروض تطوراً معتبراً، حيث نمت القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة (74.58%) خلال الفترة (2011–2016) ويمكن توضيح نسب الزيادة وقيمة القروض في الجدول (3). إذ بلغت الزيادة في القروض لدى القطاع العمومي(7,2)% و(0,3%) في القطاع الخاص، مقابل(9,0%) و(5,0%)، على التوالي، باحتساب عمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة، كما كان النمو في القروض الموجهة للقطاع العمومي شبه مطابق لنموه في سنة 2015 أي بنسبة (18.0%) في سنة 2016 ونسبة (18.1%) في سنة 2015، في غياب أسواق مالية متطورة، تهيمن القروض المباشرة ب(95,8 %) من قائمة القروض الموزعة للقطاع العمومي، تمثل عمليات شراء سندات الشركات ومؤسسات أخرى (4.2)%، مقابل(4,5٪) في 2015، فيما يخص القطاع الخاص، كان مجمل تمويله في2016، مثلما كان الحال في2015، مضموناً بالقروض المباشرة، للتذكير تضمن المصارف

العمومية كامل التمويل المباشر للقطاع العمومي وتبقى حصتها في تمويل القطاع الخاص معتبرة(75,4 %) في 2016 مقابل(74,9 ٪) في2015 .

كما يبين الجدول (4) طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها خلال الفترة (2011-2016) وتشير النتائج تراجع القروض القصيرة الأجل وارتفاع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل وهو يعكس توجه الاقتصاد الجزائري الرامي إلى تشجيع وتحفيز الاستثمار الطويل الأجل.

ثانيا: قياس قدرة البنوك على تغطية النشاط الائتماني.

1. **أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني:** يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد البنوك على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري، والمبدأ في هذا المعيار هو وجود علاقة ترابط طردية ودائمة وفقاً للعلاقة التلقائية بين الودائع والائتمان ويتم قياس أهمية الودائع بالعلاقة الآتية:

أهمية الودائع=الودائع المصرفية/القروض

يشير الارتفاع في أهمية تغطية الودائع المصرفية للنشاط الائتماني إلى قدرة البنوك في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية، مما يعكس التحسن المطلق في القدرة على جذب الودائع، أما الانخفاض فيعكس تدهور القدرة الإيداعية للمصارف التجارية بشكل تتناسب والاتجاهات المصرفية الائتمانية والاستثمارية، مما يعني لجوءها إلى السيولة المتاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع. ومما لا شك فيه أن استمرار برامج التنمية الاقتصادية، والرغبة بمعدلات أكبر للنمو في غالبية الاقتصاديات تقتضي الرفع في معدل النمو في الائتمان المصرفي عموماً والائتمان طويل الأجل بشكل خاص، الأمر الذي يتطلب تنمية سريعة للودائع الادخارية

من قبل المصارف التجارية، مما يتطلب استراتيجيات شاملة من خلالها يتم تعبئة أكبر مقدار ممكن من تلك الودائع من خلال جذب المزيد من الأموال المتواجدة في الاقتصاد، وقد برهنت النظرية النقدية على أن جزءاً من الائتمان المصرفي الممنوح لتلك القطاعات يعود مرة أخرى إلى النظام المصرفي في شكل ودائع جديدة ويعتبر الائتمان أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار على الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، ففي حالة انكماشه يؤدي إلى الكساد، والإفراط فيه يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، لذلك يقتضي أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقاً مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسباً مع خطط التنمية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي (عبد اللطيف مصيطفى، 2004، ص03)، ويمكن توضيح ذلك وفق الجدول (5). إذ نلاحظ أن الودائع تغطي القروض خلال السنوات المدروسة بنسب تفوق 100% وهذا يتناسب مع الاتجاهات الائتمانية والاستثمارية للبنوك الجزائرية ويوحي بوجود سيولة إضافية يمكن من خلالها تمويل المزيد من الاستثمارات الائتمانية، وهو ما يعكس رغبة السلطات الجزائرية في تحقيق التنمية الشاملة وفق المخطط الاقتصادي 2014-2019.

أما عن مؤشر الميل المتوسط للائتمان فإن الأرقام مستقرة؛ مما يبين التناسب الموجود بين الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي، وبالتالي فالسياسة الائتمانية للبنوك كانت تتسم بالمرونة في تمويل النشاط الاقتصادي.

2. قياس الوعي المصرفي (انتشار البنوك والمنافسة المصرفية):

يعرّف الوعي المصرفي بأنه اعتياد الأفراد والقطاعات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف واعتمادهم على الشبكات المصرفية في معاملاتهم الاقتصادية ويرتبط الطلب على الودائع المصرفية بصورة ايجابية مع انتشار الوعي

المصرفي والعكس يؤدي إلى التحول وإلى الاكتناز، ولقياس مدى الوعي المصرفي يستخدم المحللون الماليون نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى إجمال الودائع، فإذا كانت أقل من الواحد فذلك يدل على أن البنوك تمثل القناة الصحيحة التي تتم من خلالها معظم المبادلات والمعاملات، كما تدل على قدرة البنوك التجارية في توظيف المدخرات المحلية لدى الأفراد، وإذا كانت أكبر من الواحد فذلك مؤشر على انخفاض كفاءة البنوك في جذب المدخرات بين الأفراد والمؤسسات(محمود حمزة الزبيري، 2000، ص166).

وفي تقديرنا، فإن الوعي المصرفي في الجزائر شبه منعدم إذا ما قارناه بالدول الأوربية وذلك يعود في اعتقادنا إلى سببين رئيسين:

الأول: هو انعدام الثقة في المؤسسات المصرفية وارتفاع الطلب على النقد للمعاملات، الاحتياط والمضاربة.

الثاني: الوازع الديني الذي يحرّم التعامل بالفائدة المصرفية.

كما أن انتشار البنوك وتوسع فروعها يؤدي كذلك إلى تحسن أدائه وزيادة متعامليه، مما يفرض حالة من الإيداع المصرفي الناتج عن زيادة الأرباح والمداخيل، وهناك عدة نماذج تناولت انتشار البنوك فهناك مثلاً نموذج كاميرون Cameron الذي وضع عام 1967 حيث ينص أن لكل (10000) شخص فرع واحد لبنك حيث يتم قياس عدد الفروع ببساطة من خلال المعادلة الآتية: الكثافة المصرفية = (عدد الفروع /عدد السكان)X 10000).

فإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهو العدد المثالي للتوزيع، وإذا كانت أكبر من الواحد فهناك انحراف موجب بمعنى هناك انتشار كبير للمصارف، وقد يكون هذا

الانتشار أكبر من الحاجة إليه مما يشكل عبئاً كبيراً من حيث التكلفة على المصارف، وبالتالي انخفاض ربحية البنك أما إذا كان أقل من الواحد فهناك انحراف سلبي بمعنى أن انتشار البنوك حسب هذا النموذج غير كافي وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة إلى هذه الخدمة، وقد طوّر هذا النموذج إلى الأخذ بعدد السكان المنتجين فقط.

وقد سجلت الجزائر سنة 2000 نسبة (0.41) (عبد اللطيف مصيطفى، 2004، ص219)؛ مما يعني أن هناك فرع بنكي لكل 24000 شخص مما يعني هناك نقص في الجهاز المصرفي، أما سنة 2016 فقد تم تسجيل (1577) فرع بنكي (تقرير بنك الجزائر، 2016) بين عام وخاص وعدد السكان حوالي (421000.00) نسمة وعليه فإن:

الكثافة المصرفية = (42100.000/1577) X 10000=0.37.

وهي نسبة منخفضة على ما كانت عليه في سنة 2000 نتيجة لأزمة البنوك الخاصة وإفلاس البعض منها، وكذا نتيجة لارتفاع عدد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في عدد الوكالات المصرفية، وهذا يعني أن الخدمات المصرفية لا تصل إلى شريحة كبيرة من الناس، مما يعني أن هناك نقص واضح في الجهاز المصرفي.

أما فيما يخص المنافسة المصرفية في الجزائر فرغم صدور قانون 10/90 الذي فتح المجال أمام القطاع المصرفي الخاص، إلا أنه مازالت البنوك العمومية تهيمن على السوق المصرفي بنسبة وصلت سنة 2014 إلى (87.7%) فيما يخص الودائع وإلى (87.8%) فيما يخص القروض.

3. قياس مردودية الأموال الذاتية ومردودية الأصول: نتطرق إلى:

أولاً: مردودية الأموال الذاتية: لم تعرف مردودية الأموال الذاتية بالبنوك التجارية نفس الاتجاه خلال الفترة (2013-2016) بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، وهذا ما يوضحه الجدول(6). يتبين من الجدول أن مردودية الأموال الذاتية للبنوك العمومية في تحسن مستمر فقد انتقلت من (22.5%) سنة 2013 إلى (23.22%) سنة 2014 لتنتقل إلى (24.9%) سنة 2015، ثم تنخفض انخفاضا طفيفا لتصل إلى(23.9 %) سنة 2016.

أما بالبنوك الخاصة فقد شهدت هذه السنة تراجعاً مستمراً من سنة لأخرى فبعدما كانت سنة 2013 نسبتها 24.2% أصبحت سنة 2014 بـ: 23.4% ثم انخفضت إلى 22.8% سنة 2015.

ويرجع التطور الإيجابي لمرودية الأموال الذاتية بالبنوك العمومية لعدة عوامل منها ارتفاع حجم الأموال الذاتية والتوسع في شبكة الفروع والتنويع في الخدمات المصرفية وإلى ارتفاع أو زيادة في رأس المال الأدنى بالنسبة للبنوك العاملة في الجزائر إلى 10 مليار دج وفق النظام 04/08 الصادر في 2008/12/23، مما أدى إلى ارتفاع حجم الأموال الذاتية بالبنوك العمومية، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فيعود سبب الانخفاض في هذه النسبة إلى تصفية بعض المؤسسات المصرفية التي لم تستطيع رفع رأس مالها إلى 10 مليار دج، منها بنك الريان وإلى التراجع في التعامل مع هذه البنوك من طرف المتعاملين الاقتصاديين.

وفي المقابل سجلت البنوك العمومية معدل رافعة مالية أكبر وهو في انخفاض مستمر حيث بلغ 26 سنة 2013 كما وصل إلى 27 سنة 2014 ثم إلى 24 سنة 2015، وهذا يعود إلى ارتفاع الأموال الذاتية بنسبة أكبر من الزيادة في الأصول.

أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد سجلنا معدل رافعة مالية منخفض عن معدل البنوك العمومية كما يلاحظ أنه في انخفاض مستمر فقد قدر بـ:11 سنة 2013 ثم 10 سنة 2014 ثم 9 سنة 2015.

وهو ما يفسر سيطرت البنوك العمومية على معظم مؤشرات النظام المصرفي على حساب البنوك الخاصة.

أما فيما يخص معدل العائد على الأصول ROA فقد سجلت البنوك العامة تحسناً مستمراً من سنة إلى أخرى مما يعني أن النتائج الإيجابية للبنوك العمومية في زيادة مستمرة فقد بلغت 0.9 % سنة 2013 ثم 1.01% سنة 2014 ثم وصلت إلى 1.19% سنة 2015.

أما بالنسبة للبنوك الخاصة فإن هذه النسبة ROA كذلك في تحسن مستمر وهي أكبر من المحققة في البنوك العمومية مما يعني أن البنوك الخاصة تحقق نتائج أفضل من البنوك العمومية، فقد بلغت هذه النسبة 4.2%، 4.3% و4.53% سنوات 2015.2014.2013 على التوالي.

ثانياً: مردودية الأصول: يعود تحسن مردودية الأموال الذاتية بالبنوك العمومية إلى عائدها المرتفع لأصولها المنتجة ويقاس هذا العائد بحاصل قسمة النتيجة على إجمالي الأصول ROA وهذا ما يوضحه الجدول (7). ومن خلال الجدول أعلاه يتبين أن عائد الأصول في تحسن مستمر سواءٌ بالنسبة للبنوك الخاصة أو البنوك

العمومية إلا أنه مرتفع في البنوك الخاصة، وهذا راجع إلى ارتفاع عائدها لأصولها المنتجة.

أما فيما يخص الهامش البنكي، فهو في تحسن مستمر من سنة لأخرى سواءٌ بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة، إلا أنه مرتفع في البنوك الخاصة، وهذا راجع إلى ارتفاع منتجاتها البنكية بنسبة تفوق الارتفاع الحاصل في البنوك العمومية، وهو ما يترجم سعي البنوك الخاصة إلى توسع نشاطها والاستحواذ على حصة أكبر من سنة إلى أخرى داخل المنظومة المصرفية الجزائرية.

أما فيما يخص هامش الربح فقد عرف تزايداً مستمراً في البنوك العمومية من سنة لأخرى منتقلاً من 39.9%سنة 2013 إلى 48.93% سنة 2015، وهذا راجع إلى تمويل هذه البنوك للاستثمارات الكبرى المنبثقة من مخطط دعم النمو (2010-2014)، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد عرف تراجعاً طفيفاً من 46.8%إلى 45.2% سنة 2013 و2015 على التوالي.

4. مؤشرات أداء البنوك العمومية الجزائرية:

يقتصر هذا التقييم على البنوك العمومية الخمس: (القرض الشعبي الجزائري CPA، البنك الوطني الجزائري BNA، بنك التنمية المحلية BDL، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، البنك الخارجي الجزائري BEA باستثناء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك CNEP- BANK.

أولاً: حصة البنك من السوق المحلي: لمعرفة مدى حصة البنك من السوق المحلية نستخدم المؤشرات الآتية:

1. **حصة البنك من الموجودات:** يتم توضيح هذا المؤشر في الجدول (8): إذ نلاحظ من الجدول (8) استحواذ البنك الخارجي على القسط الأوفر من حصة البنوك من الموجودات إذ يتضح أنه كان هو البنك الأكثر تنافسية باحتلاله الرتبة الأولى خلال سنوات الدراسة، فقد انتقلت حصة البنك من الموجودات من 35.80% سنة 2010 إلى 42.2% سنة 2016 وهو ما يعكس هيمنة البنك على موجودات المجموعة نتيجة لسياسة الدولة القائمة على تشجيع الصادرات، ثم يليه البنك الوطني الجزائري في الرتبة الثانية بنسب تراوحت بين 24.70 % سنة 2010، 22.1% سنة 2016، أما الرتبة الثالثة فقد كانت من نصيب بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسب تراوحت بين 19.40% سنة 2010، 18.2% سنة 2016، حيث نلاحظ أن هناك انخفاضًا واضحًا لحصة هذا البنك من الموجودات ويعود سبب الانخفاض في نظرنا إلى وضعيته الحالية المثقلة بالديون المشكوك في تسديدها وخاصة القروض المتعلقة بالقطاع الفلاحي، ثم يليه القرض الشعبي الجزائري بنسب تراوحت بين 14.5% سنة 2010، 11.0% سنة 2016 يلاحظ على هذا البنك أن حصة موجوداته بقيت ثابتة نسبيا خلال فترة الدراسة، أما آخر مرتبة نجد بنك التنمية المحلية بنسب تراوحت بين 5% و7 % خلال فترة الدراسة.
2. **حصة البنك من التسهيلات:** يتم توضيح هذا المؤشر في الجدول (9): ومن خلال الجدول (9) يلاحظ سيطرة البنك الخارجي على نسبة كبيرة ومتزايدة خلال سنوات الدراسة، فبلغت النسبة سنة 2016 بـ 40.3%، بعدما كانت 32.52% سنة 2010، كما سجل أعلى نسبة له سنة 2013 بـ 51.85%، ويرجع سبب ذلك إلى كبر حجم التسهيلات التي يقدمها في مجال التجارة الخارجية، يليه البنك الوطني الجزائري بنسب تراوحت بين 18% و30% خلال فترة الدراسة محتلا بذالك المرتبة

الثانية من إجمالي التسهيلات، أما الرتبة الثالثة والرابعة فقد عادت لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسب تراوحت بين 10% و23%، والقرض الشعبي الجزائري بنسب تراوحت بين 8% و15% على التوالي، ويبقى بنك التنمية المحلية آخر البنوك بنسب تراوحت بين 4% و10% خلال فترة الدراسة.

3. **حصة البنك من الودائع:** يتم توضيح هذا المؤشر في الجدول (10): ينطبق التحليل في الجدول (10) أيضاً على حصة البنك من الودائع، فالبنك الخارجي الجزائري يستحوذ على النسبة الأكبر من الودائع تراوحت بين 34% و55%، يعود السبب في ذلك إلى تلقي هذا البنك لودائع المصدرين والمستوردين السنوية في معاملاتهم مع الخارج، يليه البنك الوطني الجزائري بنسب تراوحت بين 15% و22% خلال فترة الدراسة محتلا بذالك المرتبة الثانية من إجمالي الودائع، أما الرتبة الثالثة والرابعة فقد عادت لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسب تراوحت بين 5% و23%، والقرض الشعبي الجزائري بنسب تراوحت بين 12% و17% على التوالي، ويبقى بنك التنمية المحلية آخر البنوك بنسب تراوحت بين 2% و7% خلال فترة الدراسة وهو البنك الأقل تنافسية في جذب الودائع.

4. **حصة البنك من حقوق الملكية:** يتم توضيح هذا المؤشر في الجدول (11): وفيما يتعلق بهذا المؤشر فإن البنك الخارجي الجزائري يواصل سيطرته على الحصة الأوفر من هذا المؤشر وبنسبة متزايدة بلغت 37.23 عام 2016، يليه القرض الشعبي الجزائري بنسبة متزايدة بلغت 27.1 % في نفس السنة، ثم البنك الوطني الجزائري بنسبة 14.87% في نفس السنة، أما المرتبة الرابعة فقد عادت بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة بلغت 10.57، كما أن بنك التنمية المحلية يبقى متذيل الترتيب بنسبة متدنية لم تتجاوز 10.23%.

ثانياً: قياس معايير الكفاءة التشغيلية والربحية

1. **معيار الكفاءة التشغيلية:** يتم قياس الكفاءة التشغيلية باعتبارها تساوي المصاريف من غير الفوائد / الدخل الصافي من الفوائد + الدخل الصافي من غير الفوائد، فانخفاض هذا المؤشر يدل على زيادة القدرة التنافسية، ويتم توضيح ذلك في الجدول (12)، والذي يتضح من خلاله التغير في رتب البنوك من سنة لأخرى، وهذا يشير إلى حدة المنافسة لتحسين الكفاءة التشغيلية، غير أن كل هذه البنوك تعاني من ضعف التنافسية حسب هذا المؤشر بنسب تفوق 50 % في كل البنوك، وهذا ما يشير إلى ارتفاع المصاريف وانخفاض الأرباح، فمثلا قدرت المصاريف من غير الفوائد في البنك الوطني الجزائري عام 2013 بـ 88690 مليون دج، وقدر مجموع الدخل من الفوائد والدخل من غير الفوائد بـ: 101323 مليون دج، فحين قدرت المصاريف من غير الفوائد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لنفس السنة بـ:102961 مليون دج، أما مجموع الدخل من الفوائد والدخل من غير الفوائد بـ:90383 مليون دج.

2. **معايير الربحية:** تتمثل مؤشرات الربحية في الآتي:

2-1- **العائد على الموجودات:** تساوي هذه النسبة: النتيجة / مجموع الأصول: ويتم توضيحها في الجدول (13). وحسب هذا المؤشر يلاحظ تغيرات في ترتيب البنوك من سنة لأخرى، كما يلاحظ كذلك الضعف الكبير الذي يعاني منه بنك الفلاحة والتنمية الريفية باحتلاله الرتبة الأخيرة خلال فترة الدراسة بنسب تراوحت بين -0.67% و0.77 % وهذا يعني أن هذا البنك حقق نتائج سلبية خلال فترة الدراسة وخاصة سنوات 2011، 2012، 2013، أما فيما يتعلق بترتيب

البنوك الأخرى فإن القرض الشعبي الجزائري يتصدر قائمة البنوك خلال فترة الدراسة بنسب تراوحت بين 0.56% و2.2%، ثم يليه البنك الوطني الجزائري بنسب تراوحت بين -0.1 سنة 2011 وهي أدنى نسبة حققها خلال فترة الدراسة و2.1% سنة 2016 وهي أكبر نسبة حققها البنك خلال الفترة المدروسة، أما الرتبة الثالثة والرابعة فنجد كل من البنك الخارجي بنسب تراوحت بين 0.09% سنة 2010 و1.3% سنة 2016 وبنك التنمية المحلية بنسب تراوحت بين 0.04% سنة 2010 و0.77% سنة 2016 على التوالي.

2-2- العائد على حقوق الملكية ROE: ويتم توضيحها في الجدول (14). وحسب هذا المؤشر يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك الأقل تنافسية فمؤشر هذا البنك تراوح مابين 1.64% و3.5 خلال فترة الدراسة، فحين أن رتب البنوك الأخرى تختلف من سنة لأخرى وهو ما يشير إلى سعي هذه البنوك إلى رفع تنافسيتها.

2-3- العائد على رأس المالROC: تساوي هذه النسبة: النتيجة / الرأس المال المدفوع، ويتم توضيحها في الجدول (15). ويتضح من خلال هذا المؤشر اختلاف ترتيب هذه البنوك من سنة لأخرى، فإذا أخذنا السنة الأخيرة (2016) كمعيار فإننا نجد أن البنك الخارجي احتل الرتبة الأولى بنسبة 87.1%، يليه البنك الوطني بنسبة 77.2%، ثم القرض الشعبي الجزائري بنسبة 76.3%، أما فيما يخص الرتب الأخيرة فقد عادت بنك التنمية المحلية بنسبة 6.81% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 1.55% على التوالي، حسب هذا المؤشر يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك الأقل تنافسية، فمؤشر هذا البنك كان سالبا في أغلب سنوات الدراسة.

ثالثا: مؤشرات رأس المال (ملاءمة رأس المال): تتمثل هذه المؤشرات فيما يأتي:

1. **معيار حقوق الملكية / الودائع: يتم توضيحها في الجدول (16):** حسب هذا المؤشر يعد بنك التنمية المحلية الأكثر تنافسية بنسب تراوحت بين 9% و23%، يليه القرض الشعبي الجزائري بنسب تراوحت بين 8% و11% ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسب تراوحت بين 2% و9%، ثم البنك الوطني بنسب تراوحت بين 4% و6% والبنك الخارجي الجزائري بنسب تراوحت بين 2% و6% على التوالي.
2. **معيار حقوق الملكية / التسهيلات الائتمانية:** يتم توضيحها في الجدول (17): يلاحظ من الجدول (17) أن ترتيب البنوك بقي نفسه بالنسبة للمؤشر السابق، إلا أن هذه النسبة بلغت سنة 2016 في بنك الفلاحة والتنمية الريفية 15.02% محتلا بذلك الرتبة الأولى، بنك التنمية المحلية بلغت 11.55% محتلا بذلك الرتبة الثانية، القرض الشعبي الجزائري 11.32% محتلا بذلك الرتبة الثالثة، البنك الوطني الجزائري بلغت 8.25% محتلا بذلك الرتبة الرابعة، البنك الخارجي الجزائري بلغت 6.36% محتلا بذلك الرتبة الأخيرة.
3. **معيار حقوق الملكية / إجمالي الأصول:** يتم توضيحها في الجدول (18): يلاحظ من الجدول (18) أنه ليس هناك تفاوت كبير بين البنوك وفي مختلف سنوات الدراسة، وهذا ما يشير إلى قوة المنافسة بينها، ففي سنة 2016 مثلا بلغت نسبة القرض الشعبي الجزائري 8.53% محتلا بذلك الرتبة الأولى، بنك التنمية المحلية بلغت نسبته 6.32% محتلا بذلك الرتبة الثانية، البنك الوطني الجزائري بلغت نسبته 4.75% محتلا المرتبة الثالثة، البنك الخارجي الجزائري بلغت نسبته

4.01% محتلا بذلك الرتبة الرابعة، أما الرتبة الأخيرة فقد عادت لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 3.37%.

رابعا:تقييم التنافسية الكلية للمعايير السابقة:

يتم حساب تنافسية المعايير السابقة من خلال جمع رتب المؤشرات الفردية لها، بحيث يأخذ البنك الأقل مجموعا الرتبة الأولى ويكون أكثر تنافسية.

1. **تنافسية البنك الكلية لمعيار حصة البنك من السوق:** يتم توضيحها في الجدول (19): يتضح من الجدول (19) أن البنك الخارجي الجزائري هو البنك الأكثر تنافسية إذ جاء في الرتبة الأولى طيلة فترة الدراسة بتحقيقه لمجموع رتب تراوحت بين 4 و6 خلا فترة الدراسة، ورتب كآخر بنك حسب هذا المؤشر بنك التنمية المحلية بمجموع رتب تراوحت بين 15 و20..
2. **تنافسية البنك الكلية لمعيار الربحية** : يتم توضيحها في الجدول (20): يتضح من الجدول (20) تساوي تنافسية كل من القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري بمجموع رتب قدر بـ:10 ويليه البنك الخارجي الجزائري بمجموع رتب قدر بـ:12 ثم يليه بنك التنمية المحلية بمجموع رتب يقدر بـ:18 والرتبة الأخيرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:20..
3. **تنافسية البنك الكلية لمعيار كفاية رأس المال:** يتم توضيحها في الجدول (21): حسب هذا المعيار يعد بنك التنمية المحلية البنك الأكثر تنافسية بمجموع رتب يقدر بـ:8 ويليه القرض الشعبي الجزائري بـ:11 ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي على التوالي.

4. تنافسية البنك الكلية: تم حساب التنافسية الكلية بجمع رتب تنافسية البنك في المعايير الأربعة السابقة، ويأخذ البنك الأقل مجموعا الرتبة الأولى، وكلما كبر المجموع انخفضت تنافسية البنك، ويتم توضيح ذلك من خلال الجدول (22)، الذي يبين فيه أن تنافسية البنوك الكلية مختلفة من سنة لأخرى، إذ أن هناك اختلافا في ترتيب البنوك من سنة لأخرى ومن معيار لآخر، فمثلا يلاحظ سيطرة البنك الوطني على الحصة الأكبر من السوق المحلي، إلا أن تنافسيته حسب معيار الكفاءة التشغيلية متذبذبة، أما تنافسيته حسب معيار كفاية رأس المال فهي منخفضة، حيث إنه رتب ضمن البنوك الأقل تنافسية حسب المعيار الأخير عند جمع رتب كل بنك خلال فترة الدراسة.

كما يلاحظ من الجدول (23) أنه خلال الفترة 2010–2016 يعد البنك الوطني الجزائري أكبر تنافسية من البنوك الأخرى، يليه القرض الشعبي الجزائري في المرتبة الثانية والبنك الخارجي الجزائري في الرتبة الثالثة، أما بنك التنمية المحلية فقد جاء في الرتبة الرابعة، أما بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد جاء في الرتبة الرابعة ويعود الضعف النسبي لتنافسية البنكين إلى توجههما نحو تمويل القطاع الفلاحي، ومشاريع الهيئات المحلية وما يصاحب ذلك من تعثر القروض في مثل هذا النوع من التمويلات.

رابعا: الاستنتاجات والتوصيات:

إن عملية تحليل وتقييم مؤشرات أداء البنوك التجارية العمومية العاملة في الجزائر تعد من أهم ركائز العمل المصرفي، لأنها تمكن من معرفة جوانب الضعف والقوة في نشاطها الائتماني، وتحديد قدرتها على إدارة المخاطر الائتمانية والتحكم فيها والسيطرة عليها في ظل مسؤوليتها في تمويل مشاريع التنمية وضمان تمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في إطار التمويل الثلاثي مما يعرضها أكثر لمخاطر تعثر القروض المصرفية.

1. استنتاجات الدراسة:

إن أهداف عملية استخدام مؤشرات الأداء والتنافسية لتقييم مدى قدرة المصارف العمومية الجزائرية في تحقيق قدرة وميزة تنافسيتين من خلال تحليل نسب هذه المؤشرات للمصارف محل الدراسة من حيث العائد والمخاطر التي قد تتعرض لها ومن ثم إعطاء تصور واضح عن الوضعية المالية، كما أن هذه العملية تختلف حسب توقعات المستفدين من تقارير الأداء، إذ يركز المودعون مثلاً على إدارة السيولة ومدى ضمانها لودائعهم بينما يهتم المساهمون بمؤشرات الربحية، بينما تهتم إدارة البنك بقدرة البنك على توفير الخدمات للمتعاملين ومدى تحسن مركزه المالي مقارنة بغيره من البنوك التي تنشط في نفس الساحة المصرفية، وبغض النظر عن الأهداف الخاصة لكل مستفيد من هذه التقارير فإن عملية تقييم الأداء تعتبر عملية تتأكد من خلالها الإدارة من أن كافة الموارد المتاحة للبنك قد استخدمت بشكل أفضل وبكفاءة عالية.

من خلال قيامنا بهذه الدراسة توصلنا إلى النتائج الآتية.

- هيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي في الجزائر رغم وجود أكثر من 20 بنكاً ومؤسسة مالية خاصة، إلا أن ما يلاحظ هو ارتفاع نسبة مساهمته من سنة لأخرى.
- انخفاض الميل الحدي للإيداعات المصرفية من سنة لأخرى وهذا ناتج عن ضعف السياسات المعتمدة والمطبقة في مجال تحفيز الإيداعات المصرفية.

- ضعف السياسات المنتهجة من طرف البنوك في منحها للقروض وفي تقديمها لخدمات مصرفية ذات مستوى عالٍ وإيجاد منتجات بنكية تتلاءم والمتغيرات المصرفية العالمية.
- من خلال دراستنا لمؤشرات الأداء للبنوك العمومية لاحظنا أن هذه المؤشرات متذبذبة وغير مستقرة نتيجة لارتباطها بتغيرات أسعار النفط الخاصة بإيداعات الشركات النفطية وخاصة سوناطراك.
- على الرغم من الإصلاحات المصرفية المتتالية من حيث التشريعات والاطر التنظيمية، إلا أن واقع تنافسية البنوك العمومية في الجزائر يبقى دون المستوى المطلوب.

2. **توصيات الدراسة:**

وأخيراً يمكن أن نقدم الأساليب التي يمكن استخدامها في رفع تنافسية البنوك العمومية الجزائرية في النقاط الآتية:

- تنويع الخدمات المصرفية بهدف تحسين واستقرار الربحية وتوزيع المخاطر.
- خلق وحدات مصرفية قوية تساهم في تطوير القطاع المصرفي وتحسين إنتاجيته.
- تعزيز الكفاءات المصرفية من خلال جودة الأصول باعتبارها مرتبطة كذلك بأحجام الودائع وكفاءة رأس المال.
- اعتماد أنظمة متطورة لتقييم مخاطر المهنة المصرفية والحرص على تغطية جميع أنواع المخاطر، مع القيام بمراجعة دورية لهذه الأنظمة لضمان مسايرتها للتحديات التي تشهدها الساحة العالمية.

- الاستفادة من معلومات مفصلة عن مردودية رأس المال المرجح بالمخاطر.
- الاعتماد على مصادر تمويل أقل خطورة.
- التمكن من حيازة البنوك الجزائرية لأنظمة قياس داخلية لرأس المال.
- ضرورة الاستثمار في أصول أكثر سيولة لتحسين مؤشرات السيولة للبنوك العمومية الجزائرية.
- يجب على البنوك العمومية تقليل حجم الالتزامات النقدية الثابتة.
- ضرورة استعلام البنوك العمومية عن مخاطر العملاء، وهذا بهدف حظر العملاء المتعثرين الذي يتهربون من السداد.
- لابد من البنوك العمومية الجزائرية أن تعمل على تحقيق التوازن المالي بين هيكل التمويل وهيكل الأصول.

قائمة المراجع:

- إسماعيل زغلول(1999)، سياسات وخطط تطوير القدرة التنافسية الاقتصادية الأردني، ندوة القدرة التنافسية الاقتصاديات العربية، معهد السياسات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، العدد الخامس.
- أميرة محمد عبد السميع عمارة(2002)، تحليل القدرة التنافسية للقطاع السياحي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.
- بريش عبد القادر(2006)، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- بورقبة شوقي (2010)، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية –دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر.
- تقارير بنك الجزائر لسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.
- جعدي شريفة وسليمان ناصر (2013)، قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر دراسة تطبيقية خلال الفترة(2006-2010)، مجلة الباحث العدد 13، جامعة ورقلة –الجزائر-
- حاتم القرنشاوي(1999)، سياسات خطط تطوير القدرات التنافسية للاقتصاد المصري، صندوق النقد العربي، حلقات العمل العدد السادس، أكتوبر 1999، أبوظبي.

- حدة رايس ونوي فاطمة الزهراء (2012) قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2004-2008، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات - العدد السادس والعشرون (1) -كانون الثاني 2012.
- حسن الزغبي (2003)، أثر نظر المعلومات الإستراتيجية في تحقيق التوافق التنافسي، المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاد الأعمال في ظل عالم متغير، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية، الأردن.
- زيدان محمد (2005)، دور التسويق في القطاع المصرفي، حالة BADR، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر.
- سملالي يحضيه (2006)، أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر.
- عبد اللطيف مصيطفى(2004)، مؤشرات قياس أداء النظم المصرفي الجزائري، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر:الواقع والآفاق، جامعة تلمسان يومي30/29 ديسمبر 2004.
- عزيزة علي السيد (1999)، تنمية القدرة التنافسية للصناعات المصرفية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث، إدارة التنمية لمصر في ظل التحولات العالمية، جامعة الزقازيق، يوم 7، 8 نوفمبر 1999.
- فرحات غول (2006)، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية"، حالة المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

- قريشي محمد الجموعي(2006)، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2004، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- محمود حمزة الزبيدي (2000)، إدارة المصارف إستراتيجية تقنية الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوارق ط1.
- معهد التخطيط القومي (2002)، مفاهيم القدرة التنافسية وتقييم مؤشراتها، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 199، جمهورية مصر العربية، مارس 2002.
- ميزانيات وجداول حسابات النتائج للبنوك محل الدراسة لسنوات2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016
- نبيل محمد المرسي (2003)، الإدارة الإستراتيجية، تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، الدار الجامعية الجديدة، مصر.

- Makram Nouaili and Anis Ochi, (2015),The Determinants of Banking Performance in Front of Financial Changes:cas of Trade Bank in Tunisia, *International Journal of Economics and Financial Issue* 5(2).
- Michael Porter, (1986), *L'avantage concurrentiel*, Inter édition, Paris, P 08.
- OCDE- (1992),*Technology and the economy- The key Relation Ships*- Paris, P2**37.**

الملاحق

الجدول (1)

هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2011-2014) الوحدة: مليار دج.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الودائع الجارية	3 495,8	3356.4	3537.5	4434.8	3891.7	3732.2
البنوك العمومية	3095.8	2823.3	2942.2	3712.1	3297.7	30.60.5
البنوك الخاصة	400	533.1	595.3	722.7	594.0	671.7
الودائع الأجل	2787.5	3333.6	3691.7	4083.7	4443.4	4409.3
البنوك العمومية	2552.3	3053.6	3380.4	3793.6	4075.8	4010.7
البنوك الخاصة	235.2	280	311.3	290.1	367.6	398.6
ودائع بالضمان	449.7	548	558.2	599	865.6	938.4
البنوك العمومية	351.7	426.2	419.4	494.4	751.2	833.7
البنوك الخاصة	98	121.8	138.8	104.6	114.4	104.7
الحجم الإجمالي للموارد	6733	7238	7787.4	9117.5	9200.7	9079.9
حصة البنوك العمومية	%89.1	%87.1	%86.6	%87.7	%88.3	%87.1
حصة البنوك الخاصة	%10.9	%12.9	%13.4	%12.3	%11.7	%12.9

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2016 ص76.

الجدول رقم (2)

علاقة تطور حجم الودائع المصرفية مع تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016/2011 – الوحدة:مليار دج.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الودائع	6733	7238	7787.4	9117.5	9200.7	9079.9
الناتج المحلي الخام	14588.6	16208.7	16643.8	17205.1	18000.82	17 406,8
الميل المتوسط لإجمالي الودائع	%46.15	%44.65	%46.78	%52.99	%51.11	%52.16
الميل الحدي للودائع	-	0.3	1.26	2.36	0.19	0.39

- الميل المتوسط الإجمالي الودائع = إجمالي الودائع /الناتج المحلي الإجمالي.
- الميل الحدي للودائع = التغير الودائع / التغير الناتج المحلي الخام.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2016/2011.

الجدول رقم:(3):

هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2016/2011) الوحدة مليار دج.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قروض للقطاع العام	1742.3	2040.7	2434.3	3382.9	3689.0	3952.8
– البنوك العمومية	1742.3	2040.7	2434.3	3373.4	3679.5	3943.3
– البنوك الخاصة	0.00	0.00	0.00	09.5	09.5	09.5
قروض للقطاع الخاص	1982.4	2244.9	2720.2	3120	3586.6	3955.0
– البنوك العمومية	1451.7	1675.4	2023.2	2338.7	2687.1	2982.0
– البنوك الخاص	530.7	569.5	697.0	781.3	899.5	973.0
إجمالي القروض الممنوحة للقطاعين	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8
حصة البنوك العمومية	%85.8	%86.7	%86.5	%87.8	%87.5	%87.6
حصة البنوك الخاصة	%14.2	%13.3	%13.5	%12.2	%12.5	%12.4

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2014 ص79.

الجدول:رقم(4): طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها خلال الفترة (2011–2016)

الوحدة مليار دج.

السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
قروض قصيرة الأجل	1363	1361.6	1423.4	1608.7	1710.6	1914.2
– البنوك العمومية	999.6	973.9	936.4	1091	1152.4	1334.1
– البنوك الخاصة	363.4	387.7	487	517.7	558.2	580.1
قروض متوسطة وطويلة	2361.7	2924	3731.1	4894.2	5565.0	5993.6
– البنوك العمومية	2194.4	2742.2	3521	4621.1	5214.2	5591.2
– البنوك الخاصة	167.3	181.8	210.1	273.1	350.8	402.4
حجم القروض الممنوحة	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8
حصة القروض القصيرة الأجل	%36.6	%31.8	%27.6	%24.7	%23.5	%24.2
حصة المتوسطة والطويلة الأجل	%63.4	%68.2	%72.4	%75.3	%76.5	%75.8

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2016 ص80.

الجدول: رقم:(5): أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني (القروض).

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
PIB مليار دج	14588.6	16208.7	16643.8	17205.1	18000.82	17 406,8
إجمالي القروض (مليار دج)	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8
إجمالي الودائع (مليار دج)	6733	7238	7787.4	9117.5	9200.7	9079.9
الودائع/القروض %	180.76	168.89	151.07	140.20	126.45	114.82
الميل المتوسط الائتمان المصرفي (القروض /PIB)	0.25	0.26	0.30	0.37	0.40	0.45

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير بنك الجزائر لسنوات 2016، 2015، 2014، 2013، 2012، 2011.

الجدول رقم: (6):مؤشرات المردودية بالبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2013-2016).

البيان	2013	2014	2015	2016
البنوك العمومية				
ROE ROE (قبل المؤونات)	% 22.5	% 23.22	%24.9	% 23.9
ROA	% 25.52	% 32.29	%38.8	% 39.2
أثر الرفع المالي	% 0.9	% 1.01	%1.19	% 1.81
معدل تغطية المنتجات للمصاريف	26	27	24	25
	%70.1	%72.3	% 74.6	%73.2
البنوك الخاصة				
ROE	%24.2	%23.4	%22.8	% 22.7
ROE (قبل المؤونات)	%30.5	%29.5	%27.8	% 27.1
ROA	%4.2	%4.3	%4.53	% 5.1
أثر الرفع المالي	11	10	9	10
معدل تغطية المنتجات للمصاريف	%62.3	%62.1	%65.2	% 66.3

= النتائج / متوسط الأموال الذاتي، ROE

=النتائج /إجمالي الأصول ROA

أثر الرفع المالي= إجمالي الأصول / الأموال الذاتية، معدل تغطية المنتجات المصاريف = إجمالي المصاريف / إجمالي المنتجات.

المصدر: تقارير بنك الجزائر سنة 2013، 2014، 2015، 2016.

الجدول رقم: (7): عائد أصول البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2015/2013):

البيان	2013	2014	2015	2016
البنوك العمومية				
ROA	%0.9	%1.01	%1.19	% 1.83
الهامش البنكي	%3.1	%3.32	%3.21	%3.3
هامش الوساطة	%2.2	%2.11	%1.92	%1.75
هامش خارج الوساطة	%0.80	%0.74	%0.71	%0.65
ج. هامش الربح	%39.9	%41.52	%48.93	%47.6
البنوك الخاصة				
ROA	%4.2	%4.3	%4.53	%4.63
الهامش البنكي	%8.1	%8.23	%8.51	%8.36
هامش الوساطة	%4.90	%5.2	%5.29	%4.95
هامش خارج الوساطة	%3.4	%3.51	%3.7	%3.2
ج. هامش الربح	%46.8	%46.63	%45.2	%44.92

، الهامش البنكي= المنتوج البنكي الصافي / إجمالي متوسط الأصول هامش الربح = النتيجة الصافية / المنتوج البنكي الصافي

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2016، 2015، 2014، 2013.

الجدول (8): حصة البنك من الموجودات= موجودات البنك / إجمالي موجودات المجموعة. %

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
البنك	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر
CPA	14. 5	4	15.10	4	14.80	4	11.08	4	16.47	3	17.04	3	11.0	4

BDL	5.60	5	7.58	5	7.08	5	7.56	5	6.82	5	7.02	5	6.5	5
BNA	24.70	2	22.52	3	21.30	2	21.06	2	18.23	2	21.15	2	22.1	2
BEA	35.80	1	33.35	1	41.05	1	46.38	1	42.38	1	44.86	1	42.2	1
BADR	19.40	3	21.45	2	15.77	3	13.92	3	16.1	4	9.93	4	18.2	3

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج للسنوات المذكورة. %: نسبة المؤشر، ر: الرتبة.

الجدول (9):رقم يبين:حصة البنك من التسهيلات%:= تسهيلات البنك / تسهيلات المجموعة

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
البنك	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر
CPA	11.06	4	10.07	4	13.30	4	9.08	4	14.54	3	07.65	5	10.57	5
BDL	6.10	5	6.04	5	5.35	5	5.06	5	6.60	5	8.32	4	10.52	4
BNA	29.70	2	19.56	3	17.02	2	20.65	2	20.33	2	20.85	3	19.11	3
BEA	32.53	1	40.89	1	48.67	1	51.85	1	48.23	1	41.55	1	40.3	1
BADR	20.61	3	23.44	2	15.66	3	13.36	3	10.3	4	21.63	2	19.5	2

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج للسنوات المذكورة. %: نسبة المؤشر، ر: الرتبة.

الجدول(10):حصة البنك من الودائع: %= ودائع البنك / إجمالي ودائع المجموعة.

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
البنك	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر
CPA	17.20	4	14.01	4	12.35	4	12.13	4	15.14	3	13.01	3	12.41	3
BDL	4.35	5	2.62	5	6.32	5	5.79	5	6.08	5	4.63	5	3.36	5
BNA	21.06	3	18.51	3	17.22	3	15.62	2	20.1	2	21.22	2	22.3	2
BEA	34.39	1	39.21	1	46.26	1	55.86	1	47.20	1	55.78	1	56.1	1
BADR	23.00	2	25.65	2	17.85	2	10.60	3	11.48	4	5.36	4	5.56	4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج للسنوات المذكورة. %: نسبة المؤشر، ر: الرتبة.

الجدول (11):حصة البنك من حقوق الملكية%= حقوق الملكية للبنك / إجمالي حقوق الملكية للمجموعة.

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015			
البنك	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر
CPA	20.61	3	21.05	3	26.09	1	29.04	1	29.37	2	26.23	2	27.1	2
BDL	10.64	5	12.40	5	11.69	5	10.52	5	11.88	4	09.94	5	10.23	5
BNA	15.03	4	15.82	4	13.85	4	13.40	4	17.73	3	16.07	3	14.87	3
BEA	22.98	2	21.45	2	22.59	3	23.32	3	32.98	1	36.87	1	37.23	1
BADR	30.74	1	29.28	1	25.78	2	23.72	2	08.04	5	10.84	4	10.57	4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج للسنوات المذكورة. %: نسبة المؤشر، ر: الرتبة.

الجدول (12): معيار الكفاءة التشغيلية%

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
البنك	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%		%	ر
CPA	82.58	4	84.34	1	78.06	3	87.32	3	81.03	3	81.55	3	79.9	3
BDL	85.33	5	86.72	3	67.33	1	91.55	4	87.07	4	95.08	4	94.2	4
BNA	67.60	3	99.04	4	74.97	2	69.15	1	73.70	1	68.03	1	65.36	1
BEA	66.44	1	85.94	2	91.82	5	83.03	2	80.06	2	76.20	2	74.32	2
BADR	67.22	2	103.04	5	84.09	4	101.02	5	99.93	5	99.06	5	97.81	5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج للسنوات المذكورة. %: نسبة المؤشر، ر: الرتبة.

الجدول رقم (13): العائد على الموجودات:ROA%

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
البنك	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%		%	ر
CPA	0.56	1	0.82	1	1.72	1	0.61	3	1.56	1	1.42	1	2.2	1
BDL	0.34	2	0.04	3	0.2	4	0.23	4	0.53	4	0.95	4	0.87	4
BNA	0.19	3	−0.1	4	0.7	2	0.69	2	1.01	2	1.32	2	2.1	2
BEA	0.098	4	0.52	2	0.53	3	0.88	1	0.99	3	1.01	3	1.3	3
BADR	0.07	5	−0.92	5	−0.67	5	−0.24	5	0.2	5	0.33	5	0.77	5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج للسنوات المذكورة. %: نسبة المؤشر، ر: الرتبة.

الجدول رقم(14) : العائد على حقوق الملكية:ROE تساوي هذه النسبة: النتيجة / حقوق الملكية%

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
البنك	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر
CPA	6.31	1	10.23	1	23.18	2	11.82	3	27.08	3	29.55	3	25.1	3
BDL	3.94	3	1.77	3	3.66	4	5.05	4	3.99	4	7.81	4	8.7	4
BNA	5.13	2	-10.17	4	25.11	1	31.22	2	47.02	1	49.59	1	45.25	1
BEA	3.13	4	5.21	2	20.18	3	50.95	1	40.31	2	41.87	2	40.8	2
BADR	1.64	5	-1.57	5	-3.3	5	1.1	5	0.97	5	2.4	5	3.5	5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج للسنوات المذكورة. %: نسبة المؤشر، ر: الرتبة.

الجدول رقم (15): العائد على رأس المال: %ROC

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
البنك	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر
CPA	6.01	1	11.05	1	27.06	2	13.23	3	33.04	4	77.09	4	76.3	3
BDL	4.01	3	2.22	3	3.54	4	5.23	4	55.06	3	7.19	3	6.81	4
BNA	5.06	2	2.03	4	30.95	1	43.52	2	75.01	2	78.05	2	77.2	2
BEA	3.05	4	6.16	2	24.35	3	65.22	1	93.05	1	88.9	1	87.1	1
BADR	1.06	5	-35.03	5	-33.08	5	-21.07	5	- 19.23	5	1.75	5	1.55	5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج للسنوات المذكورة. %: نسبة المؤشر، ر: الرتبة.

الجدول رقم (16):يبين معيار حقوق الملكية / الودائع%

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
البنك	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر
CPA	9.45	2	8.77	3	9.99	2	9.91	1	8.01	2	10.07	2	11.03	2
BDL	22.83	1	11.85	1	10.08	1	9.59	2	9.88	1	12.35	1	13.1	1
BNA	4.99	5	5.18	4	4.07	4	4.29	4	4.29	3	5.53	3	5.79	3
BEA	5.07	4	4.85	5	3.92	5	2.71	5	3.06	4	3.02	4	3.87	4
BADR	8.44	3	9.89	2	8.96	3	7.04	3	2.37	5	2.05	5	3.01	5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج للسنوات المذكورة. %: نسبة المؤشر، ر: الرتبة.

الجدول رقم (17): حقوق الملكية / التسهيلات الائتمانية%

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
البنك	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر
CPA	14.92	2	14.41	2	16.03	2	14.01	1	9.77	3	10.23	3	11.32	3
BDL	19.11	1	16.82	1	17.06	1	11.96	3	10.07	2	11.28	2	11.55	2
BNA	5.55	5	6.89	4	6.77	4	4.02	4	5.67	4	7.72	4	8.25	4
BEA	6.61	4	5.17	5	4.88	5	3.55	5	4.33	5	5.05	5	6.36	5
BADR	12.77	3	10.08	3	11.07	3	12.73	2	13.33	1	14.72	1	15.02	1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج للسنوات المذكورة. %: نسبة المؤشر، ر: الرتبة.

الجدول رقم (18): يبين حقوق الملكية / إجمالي الأصول%

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
البنك	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر	%	ر
CPA	7.01	2	7.45	2	8.04	1	6.57	1	5.96	2	7.37	1	8.53	1
BDL	8.06	1	7.87	1	7.29	2	5.95	3	6.05	1	6.85	2	6.32	2
BNA	3.03	5	3.09	4	3.50	4	3.35	4	3.02	4	4.22	3	4.75	3
BEA	4.09	4	2.96	5	3.09	5	2.67	5	3.98	3	3.97	4	4.01	4
BADR	6.91	3	6.14	3	6.72	3	6.09	2	2.95	5	3.08	5	3.37	5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج للسنوات المذكورة. %: نسبة المؤشر، ر: الرتبة.

الجدول رقم(19): تنافسية البنك الكلية لمعيار حصة البنك من السوق

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
البنك	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر
CPA	15	3	15	4	13	4	13	4	11	3	11	3	14	4
BDL	20	4	20	5	20	5	20	5	19	5	19	5	19	4
BNA	11	2	13	3	10	2	10	2	9	2	9	2	10	2
BEA	5	1	5	1	6	1	6	1	4	1	4	1	4	1
BADR	09	2	7	2	11	3	11	3	17	4	14	4	13	3

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجداول 8، 9، 10، 11. م ر م: مجموع رتب مؤشرات حصة البنك من السوق، ر: الرتبة.

الجدول رقم (20): تنافسية البنك الكلية لمعيار الربحية.

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
البنك	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر
CPA	3	1	3	1	5	2	9	3	8	3	8	3	7	3
BDL	8	3	9	3	12	4	12	4	11	4	11	4	12	4
BNA	7	2	12	4	4	1	6	2	5	1	5	1	5	1
BEA	12	4	6	2	9	3	3	1	6	2	6	2	6	2
BADR	15	5	15	5	15	5	15	5	15	5	15	5	15	5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجداول 13، 14، 15. م ر م: مجموع رتب مؤشرات معيار الربحية، ر: الرتبة.

الجدول رقم (21): يبين تنافسية البنك الكلية لمعيار كفاية رأس المال

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
البنك	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر
CPA	6	2	7	2	5	2	3	1	7	2	6	2	6	2
BDL	3	1	3	1	4	1	8	3	4	1	5	1	5	1
BNA	15	5	12	4	12	4	12	4	12	4	10	3	10	3
BEA	12	4	15	5	15	5	15	5	12	4	13	5	13	5
BADR	9	3	8	3	9	3	7	2	11	3	11	4	11	4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجداول 16، 17، 18. م ر م: مجموع رتب مؤشرات معايير كفاءة رأس المال، ر: الرتبة.

الجدول رقم (22): يبين تنافسية البنك الكلية

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
البنك	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر	م ر م	ر
CPA	10	1	8	1	11	2	11	2	11	3	8	2	9	2
BDL	12	2	12	3	11	2	16	4	14	4	19	5	17	5
BNA	12	2	15	4	9	1	9	1	8	1	7	1	7	1
BEA	10	1	10	2	14	3	9	1	9	2	10	3	10	3
BADR	12	2	15	4	15	4	15	3	17	5	18	4	17	4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجداول 12، 19، 20، 21،. م ر م: مجموع رتب مؤشرات تنافسية البنك الكلية، ر: الرتبة.

الجدول رقم (23): تنافسية البنك خلال الفترة 2010-2015

البنك	مجموع الرتب	الترتيب
CPA	11	2
BDL	21	4
BNA	10	1
BEA	12	3
BADR	22	5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج للسنوات المذكورة.